تعزيز الجوانب الإيجابية لذوى الاحتياجات الخاصة

د . سلامة عبدالمؤمن تعلب

مقدمة :

شاء المولى ـــ عز وجل ـــ أن يكون الناس مختلفين؛ وهذا الاختلاف هو سر التكامل بين العطاءات المختلفة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وهو نعمة من الله على خلقه؛ لإعمار الكون، قال تعالى : "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ؛ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ..." (سورة هود : الآيتان ١١٨ ـــ ١١٩)

ولذا يجب احترام هذه المشيئة؛ باحترام الاختلافات بين الناس فيما مُنحوه وفيما حُرموا منه، والإيمان بأن أى حرمان فى جانب من الجوانب يقابله موهبة وتميز فى جوانب أخرى؛ يجب التركيز عليها وتعزيزها، وعدم الوقوف عند جوانب الضعف، والتسليم بها، وانطلاقًا من هذه النظرة الإيجابية؛ يسعى البحث الحالى إلى تعزيز الجوانب الإيجابية التى يمتلكها ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال مناقشة النقاط التالية :

أولاً ــ قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة :

تشير المعلومات إلى أن الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة فى العالم يشكلون نسبة من ٣ إلى١٢٪ من سكان العالم، وتصل فى أقصاها إلى ٢٠٪ من الأشخاص الذين يعيشون فى فقر فى البلدان النامية، ويختلف حجم مشكلة ذوى الاحتياجات الخاصة من مجتمع لآخر تبعًا لعدد من المتغيرات، أهمها :

ـــ المعيار المستخدم فى تحديد مفهوم، ومستوى، وحجم الإعاقة لكل فئة.

ـــ المتغيرات المرتبطة بالعوامل الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية.

"كما تشير هذه المعلومات إلى أن الكثيرين من الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة مازالوا يواجهون حواجز تحول دون مشاركتهم في مجتمعاتهم وغالبًا ما يضطرون إلى العيش على هوامش مجتمعاتهم، وغالبًا ما يواجهون بالوصم والتمييز، ويُمنعون عادة من الحقوق الأساسية، من مثل الغذاء والتعليم والعمل ومن الحصول على الخدمات الصحية والإنجابية، ويُكره الكثير من الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة على العيش فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فى خرق مباشر للحق فى حرية التنقل والحق فى العيش فى مجتمعاتهم."

(طارق إسماعيل محمد، ٢٠١٣م، ١٧٥)

وللأمم المتحدة دور مهم فى تعزيز حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة؛ فلقد دأبت المنظمة ـــ فى سبيل تحقيق مجتمع للجميع ـــ على أن تكفل لهم، على قدم المساواة مع غيرهم، المشاركة الكاملة والفعالة فى المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتزام المنظمة بتمتع الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة بحقوق الإنسان كافة ذو جذور عميقة فى سعيها لإحقاق العدالة والمساواة الاجتماعية فى التنمية الاجتماعية فى جميع جوانبها، هذا وقد جاء برنامج العمل العالمى المتعلق بذوى الاحتياجات الخاصة وكذلك القواعد الموحدة المتعلقة بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوى الإعاقة ترجمة لالتزام المنظمة بإطار دولى للسياسات، عززته اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، وهى صك قانونى دولى، لتمكين الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة من أن يحيوا حياة أفضل.

وقد أشارت هذه الاتفاقية إلى أهم القضايا الخاصة بذوى الاحتياجات الخاصة، ومن أهمها :

أ ـــ القضاء على كل أشكال التمييز ضد ذوى الاحتياجات الخاصة.
ب ـــ تعزيز مشاركتهم الكاملة فى كل نواحى الحياة.
ج ـــ حمايتهم من التعرض لمختلف أشكال الإيذاء أو الاستغلال، أو المعاملة السيئة.
د ـــ حماية سلامتهم الشخصية، وضمان احترام كرامتهم.
ه ـــ لذوى الاحتياجات الخاصة حق أصيل فى التمتع بحياة لائقة.
و ـــ لذوى الاحتياجات الخاصة حق أصيل فى اكتشاف مواهبهم، وتنميتها، ورعايتها.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن الفجوة ما بين السياسات المعلنة والممارسات المتبعة ما زالت قائمة؛ ذلك أنه لا سبيل إلى تحقيق تلك التعهدات إلا إذا أدمج الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة فى شتى أنشطة التنمية، مما يكفل إفادتهم من المبادرات الإنمائية الدولية.

ثانيًا ــ مفهوم ذوى الاحتياجات الخاصة والنظرة الخاطئة:

تعددت المفاهيم والمصطلحات التى أطلقت على ذوى الاحتياجات الخاصة، وتداخلت تداخلاً مسيئًا لإنسانيتهم؛ فمن بين هذه المصطلحات : المعوقون، ذوو العاهات، العجزة، المعتوهين، البلهاء، البكم، الخرس، العرج، العمى، المكفوفون، وقد أدى شيوع هذه المصطلحات إلى آثار سلبية على هذه الفئة، لعل أهمها وصم هؤلاء الأشخاص بالقصور والعجز، أكثر من الإشارة إلى مظاهر الكفاءة والقوة والإيجابية فى شخصياتهم؛ مما أفقدهم الثقة فى أنفسهم، وقدرتهم على تحقيق ذواتهم، كما زاد من ألمهم النفسى، وجعلهم نهبًا لمشاعر الدونية والانسحاب، والخجل، والرفض والإنكار؛ لهذا كله لجأ العلماء والباحثون إلى استخدام مصطلحات أخرى بديلة؛ للإشارة إلى كل من يختلف فى مستوى أدائه ـــ فى جانب أو أكثر من جوانب شخصيته ـــ عن متوسط أداء أقرانه؛ مما يلزم معه تعديل الخدمات التى تقدم له؛ لتصبح أكثر ملاءمة لاحتياجاته، ومن هذه المصطلحات : الفئات الخاصة، ذوى الاحتياجات الخاصة، ذوى القدرات الخاصة، كما أن هناك تحديث أفضل للمسميات المعبرة عن طبيعة الإعاقة تتميز بوضوح التعريف، بالإضافة إلى عدم ورود دلالات سلبية فيها؛ حتى لا تعزز الاتجاهات المجتمعية السلبية تجاههم، وتتميز المصطلحات الحديثة بالاتساع والشمول والإيجابية، والنظرة المتفائلة لذوى الإعاقة من حيث إنهم فئات خاصة، أو ذوو احتياجات خاصة، أو ذوو قدرات خاصة، وإنهم قادرون فى ظل الظروف البيئية المواتية والعادلة أن يحققوا ما يحققه الأسوياء، وربما أكثر. (تهانى محمد عثمان، ٢٠٠٧)

إن المشكلات التى يواجهها الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة لا ترجع إلى عاهات شخصية، أو إلى أسباب ذاتية فيهم؛ وإنما ترجع إلى طريقة ترتيب المجتمع وتنظيمه، والبيئة المحيطة بهم، والمحبطة لهم، واللذين اقتصر اهتمامهما على حياة الأصحاء بدنيًا وعقليًا.

فالفقر الذى يعانون منه لا ينشأ نتيجة عدم القدرة على العمل وكسب العيش؛ وإنما لأنهم منعوا من العمل بسبب طريقة تنظيم العمل فى المجتمع وقوانينه.

وهم ليسوا عاجزين عن الحركة بسبب عاهاتهم الجسدية أو العقلية؛ وإنما بسبب ترتيب وسائل الحركة والتنقل فى المجتمع الذى يعيشون فيه.

وهم لا يعيشون فى سكن غير مناسب بسبب عاهاتهم؛ وإنما بسبب الطريقة التى ينظم بها المجتمع هيئة السكن وشروطه، وهم لا يعزلون فى مدارس خاصة بذوى الاحتياجات بسبب عاهاتهم؛ وإنما بسبب طريقة ترتيب العملية التعليمية.

يمكن للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة الحصول على فرص للمشاركة فى مجتمعاتهم والمساهمة فيها على قدم المساواة مع الآخرين، ومع الاهتمام بقضاياهم على المستوى العالمى

والعربى؛ إلا أن هناك قصورًا فى السياسات والمعايير، إذ لا يضع راسمو السياسات فى حساباتهم على الدوام متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، ولا يتم تفعيل تلك السياسات أو المعايير المعتمدة بالفعل، والدول العربية عمومًا تفتقر إلى الإحصائيات الدقيقة والبيانات المتعلقة بأنواع الإعاقات إضافة إلى عدم وجود رؤية واضحة حول كيفية تأهيل الأشخاص ذوى الإعاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التى أعلنت عنها الأمم المتحدة مع بدايات عام ٢٠١٥م.

ثالثًا ــ التحديات التى يعانى منها ذوو الاحتياجات الخاصة فى العالم العربى :

يواجه ذوو الاحتياجات الخاصة فى العالم العربى عددًا من التحديات والعقبات التى تحول دون الاستفادة من الجوانب الإيجابية لديهم، واستثمار قوة الإرادة لدى الكثيرين منهم، ومن هذه التحديات :

١ــــ تدنى مستوى تجهيز البنى التحتية المساعدة لذوى الاحتياجات الخاصة، وعدم اعتماد ضوابط وبيئات داعمة تسهم فى تمكينهم من العيش الكريم.

٢ــــ هناك العديد من الشباب من كلا الجنسين من ذوى الاحتياجات الخاصة تعرضوا فى الماضى للإقصاء من الدمج الشامل فى النظام التعليمى، ومن التهميش فى فرص العمل، ولم يحصلوا على فرص متكافئة فى التعليم أو فرص تعزيز المهارات الأكاديمية والمهنية تمهيدًا لدخولهم سوق العمل.

٣ــــ التحدى الأكبر الذى يواجهه الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة فى أغلب المجتمعات هو المواقف والأنماط الاجتماعية السلبية السائدة المتمثلة فى اعتبار الشخص ذي الاحتياجات الخاصة عاجزًا على كافة المستويات وغير مؤهل، أوفى كثير من الأحيان، شخصًا مثيرًا للشفقة.

٤ــــ عدم الوضوح واستخدام بيانات غير موثوقة فى تصميم السياسات الوطنية وإنشاء آلية فعالة للمساءلة حول قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة، وهذا يعتبر من بين أكبر التحديات التى تواجه نجاح تطبيق قانون الوصول وتكافؤ الفرص فى المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المستقبل.

٥ــــ عدم وجود إحصائيات عربية دقيقة من حيث أعداد الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة وتصنيفاتها؛ من أجل إدراجها ضمن خطط التنمية المستدامة.

٦ــــ لا يزال هناك تمايز كبير فى نوع الاحتياجات، حسب الجنس ونوع الجنس، وخاصةً فى إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والخدمات الإنجابية، والتعليم، والعمالة والدمج فى مختلف نواحى الحياة.

٧ــــ غياب المعايير الدامجة عن هيكليات الوزارات المعنية بشؤون الإعاقة وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها، وانعدام التوعية فى القطاع العام تجاه قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة، والحقوق والحاجات الأساسية، إضافة إلى غياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتطبيق القانون مما يضيّع الفرص المتاحة أمام تطبيقه.

٨ــــ غياب الدعم المالى عن تنفيذ الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة عن الموازنة العامة للدولة، ما يجعل تطبيقات القانون فى حقوق التعليم، العمل، الصحة، البيئة الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير ميسّرة.

٩ـــ عدم توفر تسهيلات بيئية فى المدارس لتحقيق مبدأ التعليم الدمج، إضافة إلى قله الوعى حول قدرات الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، وعدم اتخاذ قضاياهم على أنها حقوق ملزمة بحكم الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.

١٠ـــ عدم نشر ثقافة توعوية داعمة من شأنها أن تعزز مشاركة الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة فى مختلف القضايا التنموية من خلال حملات التوعية والحشد الشعبى على المستوى المحلى والإقليمى.

١١ـــ الافتقار إلى تضمين قضايا الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة فى السياسات الإعلامية للجهات المختلفة بمنظور يعكس التوجه الحقوقى، ويقاوم الصور النمطية السائدة عن الإعاقة، ويؤثر فى السلوك الاجتماعى.

١٢ـــ الافتقار إلى المشاركة فى الحياة السياسية، بما فى ذلك عدم وجود تشريع يحمى حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، وقلة الوعى لدى الجهات الفاعلة المشاركة فى النظام السياسى، والعوائق المادية التى يواجهها هؤلاء الأشخاص لدى ممارستهم حقهم فى التصويت والانتخابات.

١٣ـــ غالبًا ما تغفل السياسات والبرامج التنموية عن مبدأ المساواة بين كافة أفراد المجتمع بكافة أطيافه وتنوعه، وتهميش الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تهميش الدور المجتمعى لجمعيات ومؤسسات الاحتياجات الخاصة، وعدم تفعيل دورها فى المطالبة بالحقوق والضغط على الحكومات لتنفيذ البرامج التنموية الخاصة بالأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.

١٤ـــ عدم وجود جهة وصاية محددة تعنى بشؤون الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، وتعمل على وضع التشريعات والإجراءات، وتنفيذها ورصدها ومحاسبة المخالفين.

١٥ـــ من بين التحديات الرئيسية التي نواجهها كمنطقة عربية أن تنفيذ السياسات وبرامج التنمية للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة تختلف من بلد عربى إلى آخر.

لذلك يجب الضغط على صانعى القرار؛ لتفعيل وتعزيز العمل بالأطر التشريعية والقوانين الموضوعة لدمج الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة فى العمل والتعليم على أساس حقوقى، وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، والالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة كونها المرجع والأساس وكون معظم الدول العربية قد صادقت على هذه الاتفاقية.

رابعًا ــ التعليم وتعزيز الجوانب الإيجابية لذوى الإعاقة :

إن تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة فى كل دول العالم قائم على تقديم خدماته ضمن مؤسسات تعليمية خاصة؛ مما أدى إلى عزلة ذوى الاحتياجات الخاصة عن مجتمعهم، وهذا أثر فى نفوسهم بسبب الجحود والنظرة السلبية لهم من قبل أفراد المجتمع، كذلك إحساسهم بأن لديهم نقصًا وقصورًا عامًا فى كل النواحى سواء الجسمية أو الحسية أو النفسية أو الاجتماعية، إنهم لا يستطيعون أن يتعايشوا مع أفراد مجتمعهم, وبالتالى شكلوا مجتمعهم الخاص؛ ففكرة دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى المجتمع مع الأشخاص الأسوياء لها أبعاد نفسية أسرية اجتماعية منها تحقق المساواة فى التعليم والعمل وغيرها من الخدمات الأخرى، ويكون للمعاق واجب يؤديه كعضو فعال فى المجتمع، ونكون قد حققنا شيء من الراحة النفسية لذوى الاحتياجات الخاصة، و تتغير نظرة الناس الأسوياء نحوهم إلى الأحسن عندما يُدمجوا معهم فى المؤسسة التعليمية عن قرب، وقد يكون الاحتكاك مع التلاميذ الأسوياء فى أماكن الدراسة إيجابى إلى حد ما؛ حيث يكون

التفاعل مع بعضهم فى الأنشطة الثقافية والرياضية؛ مما يسمح بالقيام بها جنبا إلى جنب وهذا ليس بالأمر المستحيل.

ومن هناك قد نلقى من يعارض هذه الفكرة و الآخرون قد يوافقون على دمج ذوى الإعاقة الحركية فى مقاعد الدراسة مع التلاميذ الأسوياء.

إن فكرة دمج ذوى الإعاقة فى كافة السياسات الحكومية بما فيها السياسات التربوية هى الطريقة المثلى للتعامل مع الحاجات التعليمية الخاصة لكل الأطفال فى المدارس العادية فالأطفال لهم الحق فى التعليم معًا دون تمييز فيما بينهم بغض النظر عن أية إعاقة أو صعوبة تعليمية يعانون منها.

ويرى أغلب المختصين أن الاستمرار فى التعليم المنفرد التمييزى سيؤدى ـــ لا محالة ـــ إلى المزيد من تكريس للصور النمطية السلبية لدى المحيطين بذوى الاحتياجات الخاصة، كما أن التربية الدامجة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة من شأنها الاستفادة من قدراتهم الفعلية، واكتشاف النواحى الإيجابية لديهم.

خامسًا ــ الفنون وتعزيز الجوانب الإيجابية لذوى الإعاقة :

"تعد الفنون جزءًا مهمًا من نشاط الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة؛ حيث يعبرون من خلالها عن وجهات نظرهم وأفكارهم واحتياجاتهم وتجاربهم الخاصة؛ فهم يعبرون عن أنفسهم بالموسيقا والدراما والشعر، ومن خلال الفنون البصرية والسمعية والحسية، ويشمل هذا التناول ـــ لدور الفنون التعبيرية فى تعزيز الجوانب الإيجابية لذوى الاحتياجات الخاصة ـــ الفنون التالية : الموسيقا، الفنون التشكيلية، الأدب، المسرح".

(عبدالمطلب القريطى، صلاح الخراش، ٢٠١٢م، ٢٧)

أولاً ــ الموسيقا :

يستند استخدام الموسيقا مع الأطفال إلى افتراض أن كل الأفراد لديهم استجابة فطرية للموسيقا على الرغم مما قد يتعرض له بعضهم من إعاقة جسمية، أو عقلية، أو حسية، أو انفعالية، وقد أثبتت الدراسات أن الأطفال ينفعلون بالموسيقا، ويعبرون عن انفعالهم بالحركة والتصفيق والقفز والدندنة؛ مما يشجع على استثمار هذه الخاصية الإنسانية ـــ من النزوع إلى الموسيقا ـــ فى تطوير جوانب النمو الجسمية والمعرفية والانفعالية لدى الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، والحد من جوانب القصور لديهم، ويمكن بيان أهمية استخدام الموسيقا مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فيما يلى :

١ـــ الموسيقا تلفت انتباه الطفل بأصواتها المؤلفة بطريقة خاصة ومنسجمة.
٢ـــ تثير الموسيقا الشعور بالانتظام والانسجام فى نفس الطفل.
٣ـــ الموسيقا تساعد الطفل على التكيف والاندماج مع الآخرين.
٤ـــ تعمل الموسيقا على ضبط وتنظيم حركات الطفل بإيقاعها المتنوع.
٥ـــ تساعد الموسيقا فى التقليل من أثر بعض الاضطرابات لدى الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.
٦ـــ تعمل على تنمية المهارات اللغوية لدى ضعيفى النطق.
٧ـــ تساعد الأطفال ـــ ذوى الاحتياجات الخاصة ـــ على التكيف والاندماج مع الآخرين، والخروج من عزلتهم، وزيادة إحساسهم بالأمان، وحمايتهم من الإيذاء.
٨ـــ لأن الموسيقا لا تعتمد على الكلام؛ فإنها تعد وسيلة من وسائل التواصل غير اللفظى

للبكم والمتوحدين؛ حيث لا يوجد لديهم اتصال لفظى مع الآخرين، وشيئًا فشيئًا تصبح الموسيقا وسيلة لاتصالهم اللغوى عن طريق إدخال بعض الأغانى البسيطة؛ فيتعلمون من خلالها التواصل اللفظى كما فى أغانى السؤال والجواب مثلاً.

٩ـــ الموسيقا من أهم الفنون التى يتفاعل معها الأطفال ذوو الإعاقات خاصة العقلية.

إن الموسيقا ـــ شئنا أم أبينا ـــ جزء لا يتجزأ من حياة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وهى تعبير تلقائى عن أحاسيسهم ومشاعرهم.

ثانيًا ــ الفنون التشكيلية :

لا ينكر أحد وظيفة الفنون التشكيلية ـــ الرسم والنحت والتمثيل والرقص، والتعبير بالأصابع، واللمس، والتشكيل بالطين والرمال والخشب وغيرها ـــ فى التطهير والعلاج النفسى، واختبارات الذكاء، وعلاج الاضطرابات النفسية، وذلك لأنها تعمل على :

١ـــ مساعدة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى استبدال الخبرات المؤلمة بخبرات سارة، ومثمرة.

٢ـــ مساعدة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة على التوافق النفسى.

٣ـــ تنمية القدرة على التعبير والتواصل.

٤ـــ التنفيس عن الضغوط والمشاعر والتوترات.

٥ـــ تحقيق النمو العقلى.

٦ـــ تحسين صورة الذات، ورفع مستوى تقبلها.

٧ـــ تنمية المهارات اليدوية.

٨ـــ ضبط الحالة الانفعالية والعقلية.

ثالثًا ــ الأدب :

يمكن استخدام الفنون الأدبية المقدمة للأسوياء مع ذوى الإعاقة فى حالة الدمج، أو تعديل طريقة عرضها؛ لتناسب بعض حالات الإعاقة، فعلى سبيل المثال :

ـــ القصص المصورة للمعاقين سمعيًا.

ـــ أفلام الكرتون والرسوم المتحركة.

ـــ القصص المنطوقة للمعاقين بصريًا.

ـــ التسجيلات الصوتية.

ـــ القصص التى تعتمد على الحواس المختلفة.

والطفل المعاق يستمتع بالقصة مثله مثل أى طفل آخر، ويُعتبر وقت القصة وقتًا ممتعًا لكل من الراوى والمستمع، وهو لا يحتاج إلى قصة خاصة، ولكن إلى أسلوب خاص فى عرضها؛ بما يناسب إعاقته : جسدية، سمعية، بصرية، عقلية، كما أن استخدام أكثر من وسيلة فى عرض القصة؛ يساعد على نجاح رسالتها فى إمتاع الطفل المعاق، ويمكن توظيف القصص المعروضة على ذوى الإعاقة فيما يلى :

١ـــ التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول فى مواقف معينة.

٢ـــ تسمية أعضاء الجسم، ووظيفة كل عضو.

٣ـــ تعرف الفروق الجنسية بين الذكر والأنثى.

٤ـــ التصرف بشكل اجتماعى مقبول مع كل من الجنسين.

٥ـــ تعرف الأماكن العامة، والتمييز بينها وبين الأماكن الخاصة.

٦ـــ تعرف أفراد الأسرة، والتمييز بينهم : الأب، الأم، الإخوة، الأقارب.

كما يمكن سرد قصص لتأكيد وتعزيز ثقة الطفل ذى الإعاقة بنفسه، كقصص التفوق والتى كان أبطالها من ذوى الإعاقة مثل : هيلين كيلر، وطه حسين فى الأدب، بيتهوفن، وعمار الشريعى فى الموسيقا.

رابعًا ــ المسرح :

المسرح هو الوسيط الذى يساعد الطفل على ممارسة هواياته، والاتصال الفعال بالطبيعة عبر المحاكاة والتقمص، ومن فوائده :

ـــ إشباع حاجة الطفل إلى اللعب والحركة، وحب المحاكاة.
ـــ مساعدة الطفل فى التعبير عن نفسه، واكتشاف موهبته.
ـــ إشباع فضول الطفل، وتنشيط خياله.
ـــ إثارة الشعور بالبهجة والسعادة فى نفسه.
ـــ تشكل السيكودراما فنًا يساعد فى التطهير، والعلاج النفسى؛ إذ هى دراما وعلاج نفسى.

واستخدام الفنون لتعزيز الجوانب الإيجابية لدى ذوى الإعاقة ينسجم مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة عام ٢٠٠٦م، والتى تقر بأن : لذوى الإعاقة الحق فى التمتع بالبرامج التليفزيونية، والأفلام السينمائية، والعروض المسرحية، وسائر الأنشطة الثقافية والفنية.

التوصيات :

١ـــ ضرورة استخدام المصطلحات الصحيحة عند التحدث عن ذوى الاحتياجات الخاصة.
٢ـــ احترام الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة والتعامل معهم وفق مبادئ حقوق الإنسان.
٣ـــ تصحيح لغة الخطاب المستخدمة فى كثير من التقارير والدراسات والصحف والمقالات الإعلامية، والتى تعكس وجود قصور وأخطاء فى المفاهيم والمصطلحات اللغوية.
٤ـــ تهيئة كل سبل الإتاحة لذوى الاحتياجات الخاصة؛ ليمارسوا حياتهم بشكل يليق بكرامتهم.
٥ـــ الالتزام بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل والترفيه.
٦ـــ أهمية التسويق الاجتماعى لحقوق ذوى الاحتياجات الخاصة، وتشمل :
ـــ الحق في المعرفة على قدم المساواة مع الآخرين.
ـــ الحق فى حرية التعبير عن الرأى.
ـــ المشاركة الإيجابية فى البرامج والمضامين الإعلامية.
ـــ إتاحة استخدام التكنولوجيا سهلة المنال والملائمة لمختلف أنواع الإعاقة.
ـــ تجنب تعزيز الصور السلبية أو القوالب النمطية لذوى الاحتياجات الخاصة.
ـــ تجنب إهانة أو تشويه سمعة ذوى الاحتياجات الخاصة.
ـــ مشاركة ذوى الاحتياجات الخاصة فى الإنتاج الدرامى والمسرحى.

مراجع البحث :

١ـــ إبراهيم عباس الزهيرى : تربية المعوقين والموهوبين ونظم تعليمهم. إطار فلسفى وخبرات عالمية، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٣م.

٢ـــ تهانى محمد عثمان منيب : اتجاهات حديثة فى دراسة ذوى الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م.

٣ـــ جون سوين وآخرون : تعجيز العقبات وتمكين البيئات، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٤م.

٤ـــ طارق اسماعيل محمد : تصميم منتجات ذوى الإعاقة البصرية محليًا فى ضوء صعوبات التعلم، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس الأعلى للطفولة والتنمية بالقاهرة، ع ٢٠م، سبتمبر ٢٠١٣م.

٥ـــ طلعت منصور : الإرشاد النفسى من أجل تربية دامجة، ندوة الخدمات المساندة فى التأهيل الشامل لذوى الحاجات الخاصة، جامعة الخليج العربى، البحرين، ٢٠٠٥م.

٦ـــ عبدالعزيز الشخص : تطور النظرة إلى الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وأساليب رعايتهم، مجلة الإرشاد النفسى، جامعة عين شمس، ع ١٨، ٢٠٠٤م.

٧ـــ عبدالمطلب القريطى، وصلاح الخراش : نحو بيئة آمنة. دليل استرشادى لحماية الطفل العربى ذى الإعاقة من الإساءة، القاهرة، المجلس العربى للطفولة والتنمية، ٢٠١٢م.

٨ـــ على سليمان : علم النفس الإرشادى والصحة النفسية، القاهرة، مركز إبداع، ٢٠٠٦م.

٩ـــ فاروق الروسان : دراسات وبحوث فى التربية الخاصة، الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٠م.

دار الكتب والوثائق القومية